الأمم المتحدة

S/2003/1069

مجلس الأمن

Distr.: General
4 November 2003
Arabic
Original: English

التقرير الثاني للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا - مقدمة

١ - أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار بقراره ١٤٧٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ لفترة أولية مدتها ستة أشهر. وطلب المجلس مني أن أقدم إليه تقريرا كل ثلاثة أشهر عن تنفيذ ذلك القرار. ويقدم هذا التقرير تقييما لتنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي (S/2003/99، المرفق الأول) ويصف أنشطة البعثة.

ثانيا - تنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي

٢ - عقب توقيع اتفاق لينا - ماركوسي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، حققت عملية السلام في كوت ديفوار تقدما لغاية مطلع آب/أغسطس. بيد أن سلسلة من التطورات أدت إلى انسحاب القوات الجديدة من حكومة المصالحة الوطنية في ٢٣ أيلول/سبتمبر. وكما أشرت في تقريري السابق S/2003/801، اتخذت الحكومة خلال الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل ومطلع آب/أغسطس بعض الخطوات صوب إقامة الأساس اللازم لتنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي. وفي جملة الخطوات التي اتخذتها اعتماد خطة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تم وضعها بمساعدة من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإقامة حوار بين القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة أسفر عن إصدار إعلان في ٤ تموز/يوليه بإنهاء الحرب وإعادة فتح الطرقات والسكك الحديدية بين المحافظات الجنوبية التي تسيطر عليها الحكومة والمحافظات الشمالية التي لا تزال تحت سيطرة القوات الجديدة، وتمديد خط وقف إطلاق النار إلى الجزء الغربي من البلد الذي ما زال يتعذر الوصول إليه حتى الآن، وتطبيع العلاقات التجارية مع البلدين المجاورين بوركينا فاسو ومالي، واعتماد الجمعية الوطنية لقانون العفو العام، وإفراج الحكومة عن زهاء ٥٠ أسيرا.

٣ - وعلاوة على ذلك، عرضت الحكومة مشروع برنامجها لتنفيذ الجوانب الأساسية من اتفاق لينا - ماركوسي. ويتوخى البرنامج إنشاء آليات لاستعراض التشريع فيما يتعلق

061103 061103 03-58876 (A)

بالجنسية الإيفوارية، والأهلية للانتخاب لرئاسة الجمهورية، وكذلك وضع الرعايا الأجانب المقيمين في كوت ديفوار. ويتضمن البرنامج أيضا مقترحات لإصلاح النظام الانتخابي، بما في ذلك إعادة تشكيل لجنة الانتخابات المستقلة، وتقديم تشريع يكفل تحديد هوية الناخبين بشكل موثوق، واستعراض إجراءات إعداد قوائم الناخبين. ويوصي البرنامج أيضا بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان وإنشاء لجنة دولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الصراع. وعلاوة على ذلك، يقترح البرنامج سن تشريع لضمان حرية الصحافة وتعزيز الهيئات التنظيمية لوسائل الإعلام. وكان يتوقع من الحكومة أن تقدم أيضا مشروع تشريع لتمكين الجمعية الوطنية من النظر في تلك المقترحات واعتمادها فضلا عن تنفيذها في الوقت المناسب.

٤ - كما أنشأت الحكومة لجنة وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأعلنت جدولا زمنيا لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وطبقا لذلك الجدول الزمني، يتوقع تجميع مختلف القوات المسلحة في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٣، ومن ثم نزع سلاح تلك القوات وتسريحها في الفترة الممتدة من آب/أغسطس إلى أيلول/سبتمبر، وإعادة إدماجها خلال أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. واتفق الجيش الوطني لكوت ديفوار والقوات الجديدة على مواقع تجميع محددة لقوات كل منها.

٥ - وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة لجنة معنية بإعادة التوحيد الوطني وبذلت جهودا أولية لإعادة بسط سلطة الدولة في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة، لكن تلك الجهود لم تكلل بنجاح يذكر. ومن المأمول فيه أن تثمر الجهود الرامية إلى استعادة هياكل الإدارة المحلية في بعض المناطق الواقعة في غرب كوت ديفوار حيث شرعت القوات الفرنسية (ليكورن)، والقوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOMICI) والقوات الجديدة، والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار بعمليات مشتركة لإزالة العناصر المسلحة غير المنظمة من ''منطقة الثقة'' الخالية من الأسلحة التي أنشئت في أيار/مايو. وقام وزراء من الحكومة مؤخرا بزيارة إلى تلك المناطق في بعثة تقييم للتمهيد لإعادة فتح المدارس ونشر مسؤولي الحكومة المحلية فيها.

٦ - ويبدو أنه تم التوصل إلى حل لمشكلة تعيين وزيري الدفاع والأمن الداخلي، وهي المشكلة الخلافية التي امتدت بعض الوقت، عندما أعلن الرئيس لورانت غباغبو في ١٢ أيلول/سبتمبر عن تعيين رينيه أماني، وهو موظف مدني متقاعد، وزيرا للدفاع وبليو مارتان وهو أحد نشطاء حقوق الإنسان، وزيرا للأمن الداخلي. بيد أن القوات الجديدة رفضت هذا التعيين. وعلى الرغم من أن هذين الشخصين المعينين اختيرا من قائمة

كانت قد أعدت في مشاورات شملت جميع الأطراف، فإن القوات الجديدة بالاقتران مع حزب السيد ألاساني أوتارا المعروف باسم حزب ''تجمع الجمهوريين'' اعترضا عليهما بحجة أن الإجراءات التي طبقت في التعيينات لا تتماشى مع الإجراءات المبينة في اتفاق أكرا الثاني. وعلى الرغم من ذلك أدى الوزيران القسم الدستورية في ١٣ أيلول/سبتمبر.

٧ - واستنادا إلى تلك المظالم، أعلنت القوات الجديدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر، عن تعليق اشتراكها في حكومة المصالحة الوطنية. وانسحبت كذلك من اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومن اللجنة المعنية بإعادة التوحيد الوطني. والسبب الرئيسي الآخر الذي تذرعت به القوات الجديدة للانسحاب من الحكومة، بصرف النظر عن احتجاجها على تعيين وزيري الدفاع والأمن الداخلي، هو أن رئيس الجمهورية لم يسمح للحكومة ولا لرئيس الوزراء بممارسة السلطة الكاملة الممنوحة لهما بموجب اتفاق لينا - ماركوسي.

٨ - وجاء قرار القوات الجديدة بالانسحاب من الحكومة في أعقاب سلسلة من التطورات العديدة السلبية التي فاقمت حدة التوترات في البلد. ففي ٧ آب/أغسطس، قاطعت القوات الجديدة احتفالات الذكرى السنوية بالاستقلال التي استضافها رئيس الجمهورية غباغبو في أبيدجان ونظمت احتفالات خاصة بها في بواكي. ورد الرئيس غباغبو على ذلك بتحذير قال فيه إنه على استعداد، إذا اقتضت الحاجة، لاستخدام القوة لإعادة توحيد البلد. وفي ٢١ آب/أغسطس، تم اعتقال أشخاص في باريس وأبيدجان بتهمة تآمرهم للقيام بانقلاب عسكري ضد الرئيس غباغبو. ويعتقد أن لأولئك الأفراد علاقة بالقوات الجديدة. ولكن تم الإفراج في وقت لاحق عن الأشخاص الذين اعتقلوا في باريس. وفي البيان الذي ألقاه الرئيس غباغبو بمناسبة الذكرى السنوية لاندلاع الصراع في ١٩ أيلول/سبتمبر، وصف الحالة السائدة في كوت ديفوار بأنها حالة ''سلام زائف''.

٩ - وبدون اشتراك الوزراء الثمانية المنتمين إلى القوات الجديدة الذين يقاطعون الحكومة حاليا، تكون حكومة المصالحة الوطنية مكبلة اليدين تماما. ويكون عملها المتعلق بمشروع القانون الهام الذي يُمكّن الجمعية الوطنية من النظر في برنامج تنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي والتصديق عليه، قد وصل إلى طريق مسدود. وبالمثل، توقفت الأعمال التحضيرية لبرنامج نزع السلاح والتسليح وإعادة الإدماج التي كانت متأخرة أساسا عن موعدها المقرر. وفي الوقت نفسه، تفضي حالة الجمود هذه إلى زيادة حدة التوتر ويمكن أن تؤدي إلى تدهور الحالة الأمنية في البلد. وفيما كانت الحكومة تبذل جهودا لإجراء مصالحة وطنية، كانت تطلق في الوقت نفسه شعارات خطابية تقوض تلك الجهود. وأضحت المسيرات والمظاهرات

المتناحرة أكثر تواترا في أبيدجان وبواكي، مما أسفر عن زيادة الاستقطاب السياسي. وفي إحدى تلك المسيرات التي نظمت مؤخرا، دعا أنصار حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية الذي ينتمي إليه الرئيس غباغبو، السكان في أبيدجان إلى رفض تواجد أعضاء الحكومة المنتمين إلى القوات الجديدة في العاصمة، في حين أعلنت المظاهرات المنافسة التي نظمت في بواكي، عن ضرورة عدم اعتبار الرئيس غباغبو بعد الآن زعيما للبلد بأكمله. وعقب إعلان القوات الجديدة بوقت قصير عن قرارها بتعليق اشتراكها في الحكومة، أقامت قوات الجيش الوطني لكوت ديفوار حواجز على جميع الطرقات الرئيسية التي تربط المحافظات الجنوبية الخاضعة لسيطرة الحكومة بالمحافظات الشمالية الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة، وذلك لمدة ٢٤ ساعة. وفي الوقت نفسه، كررت القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار تحذيرها للقوات الجديدة أنها في حال رفضها للنداءات بالعودة إلى الحكومة ''فسوف يكون من الضروري اتخاذ تدابير أخرى لإعادة توحيد البلد''.

١٠ - وتُبذل حاليا جهود مكثفة فيما بين الأطراف الإيفوارية من جهة، وعلى الصعيد دون الإقليمي، من جهة أخرى للخروج من هذا المأزق. وما فتئت لجنة الرصد المعنية بتنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي تشجع الأطراف على حل خلافاتها من خلال تجديد الحوار. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أصدرت ستة أحزاب سياسية رئيسية مذكرة حددت فيها المسائل الرئيسية التي يلزم معالجتها على وجه الاستعجال من أجل حل عقدة المأزق. وفي جملة تلك المسائل أنشطة الميليشيات، وعدم أداء مؤسسات الدولة لوظائفها بشكل فعال بسبب تفويض السلطة ''غير المكتمل'' لرئيس الوزراء، والاحتياجات الإدارية التي ينبغي بموجبها معالجة الإجراءات التأديبية المتخذة بحق الموظفين المدنيين، عن طريق وزارة العمل. وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، أشارت المذكرة إلى قضية بعينها نقض فيها رئيس الجمهورية أحكام مرسوم كان يمكن أن يتم بموجبه إنشاء هيكل إداري جديد لمحطة الإذاعة والتليفزيون الإيفوارية، ومنح وزير الاتصالات، السيد غيلوم سورو، الذي يشغل أيضا منصب قائد القوات الجديدة، سلطة تعيين وتسريح كبار المسؤولين في الوزارة.

١١ - وأعرب الرئيس غباغبو عن استعداده لعقد منتدى يضم جميع القوى السياسية الإيفوارية لحل المأزق. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الوزراء اجتماعا برئاسة رئيس الجمهورية اتخذت فيه بعض القرارات الرامية إلى معالجة شواغل القوات الجديدة والمسائل التي أثيرت في المذكرة المؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر الصادرة عن الأحزاب السياسية الست. واشتملت تلك القرارات على حل ''تحالف الوطنيين من أجل السلام'' وهو مجموعة ميليشيات معروفة بتحريضها على أعمال العنف في أبيدجان، وفرض حظر لمدة ثلاثة أشهر على المظاهرات العامة التي تزيد من حدة التوترات، وتغيير الوضع القانوني لمحطة الإذاعة

والتليفزيون الإيفوارية ومنحها صفة وكالة شبه حكومية، الأمر الذي يُمكّن وزير الاتصالات من ممارسة صلاحية واسعة على إدارة المحطة. وعلاوة على ذلك، أصدر رئيس الجمهورية مرسوما مدَّد فيه ولاية رئيس الوزراء سيدو ديَّارا لمدة ستة أشهر أخرى. وقام رئيس الوزراء من جانبه بإيفاد مستشاره المعني بمسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى بواكي، في محاولة لإقناع القوات الجديدة بمعاودة اشتراكها في الأعمال التحضيرية اللازمة لنزع السلاح. وبالرغم من هذه التدابير، ما زالت القوات الجديدة خارج الحكومة.

١٢ - وما زلت على اتصال مع قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأصدرت بيانا دعوت فيه القوات الجديدة إلى العودة إلى حكومة المصالحة الوطنية، وشجعت جميع القوى السياسية الإيفوارية وقادتها على العمل معا للاستفادة من الخطوات التي اتخذت بالفعل صوب تنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي. كما يواصل ممثلي الخاص ألبرت تيفويد جري، عمله مع قادة دول المنطقة دون الإقليمية للعثور على السبل الكفيلة بإبقاء عملية السلام على مسارها. واجتمع هو والممثل الخاص للأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، راف أويشو، في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، مع الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس جون كوفور، رئيس جمهورية غانا، وناقشا معه فكرة عقد اجتماع رفيع المستوى يضم الجهات السياسية الكبرى في كوت ديفوار. وعقب ذلك اجتمع الرئيس كوفور بصورة مستقلة مع الرئيس غباغبو، والسيد أوتارا والسيد سورو في أكرا. كما زار الرئيس غباغبو أبوجا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر لإجراء مشاورات مع رئيس جمهورية النيجر الرئيس أوباسانجو. ومن المأمول فيه أن تتمخض تلك المشاورات عن عقد الاجتماع المقترح للأطراف الإيفوارية في المستقبل القريب.

ثالثا - الحالة الأمنية

١٣ - بالرغم من استمرار وقف إطلاق النار وعدم حدوث اشتباكات بين قوات الجيش الوطني الإيفواري والقوات الجديدة فلا يزال هناك خطر كبير لتدهور الحالة الأمنية الهشة في كوت ديفوار إذا استمر المأزق الحالي دون حل لفترة طويلة. وقد شهدت المحافظات الشمالية التي تسيطر عليها القوات الجديدة بالفعل ظهور العنف من جديد مؤخرا على أيدي العناصر المسلحة "غير المنظمة" ويبدو أن حالة عامة للفوضى بدأت تأخذ في الظهور. ويعيش جنود القوات الجديدة والذين لا يتقاضون مرتبات من أخذ الأموال من عامة السكان عند نقاط التفتيش المقامة على نطاق المنطقة الشمالية. ووردت تقارير مؤخرا أيضا تتعلق بقيام المحاربين بشن غارات على القرى بحثا عن الغذاء والمال.

١٤ - كانت إحدى المظاهر المأساوية لتدهور الحالة الأمنية في ذلك الجزء من البلاد هي عملية النهب التي تعرض لها البنك في بواكي في ٢٥ أيلول/سبتمبر والتي انقلبت إلى حمام دم وخلفت وراءها ٢٣ قتيلا. وأعقبت الحادثة مناوشات إضافية بين أفراد القوات الجديدة في بواكي الذين قيل إنهم كانوا يتعاركون بسبب الغنائم إضافة إلى محاولتين أخريين لنهب البنوك في مان وكرهوجو جرتا في تشرين الأول/أكتوبر. ولتهدئة الحالة في بواكي، دعت قيادة القوات الجديدة القوات الفرنسية (ليكورن) والقوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار إلى الانتشار هناك. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر انطلق جنود القوات الجديدة في مطار بواكي بسرعة فائقة خلف إحدى طائرات الأمم المتحدة أثناء تدرجها مما أجبر الطائرة على التوقف. وقام أحد الجنود بإطلاق طلقة من مسدسه باتجاه الممر بالقرب من الطائرة. ولم تتعرض الطائرة لأية أضرار وسمح لها بالإقلاع بعد أربع ساعات من التأخير غير المبرر. وفي حادثة مماثلة خطيرة للغاية وقعت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر قام جنود القوات الجديدة باحتجاز سبع ضباط اتصال عسكريين تابعين لبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار كانوا يقومون بمهمة استطلاعية في مان وهددوهم بالقتل. ولحسن الحظ فقد أفرج عن الفريق بواسطة مجموعة أخرى من جنود القوات الجديدة الذين رافقوهم إلى خارج المدينة.

١٥ - تسود حالة للهدوء الحذر في الجزء الجنوبي من البلاد الذي تسيطر عليه الحكومة. وتسيطر القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار على الحالة العسكرية في هذه المنطقة بجانب قوات الدرك. بيد أن أنشطة الميليشيات في الجنوب لا تزال مدعاة للقلق. ففي أبيدجان لا تزال الحالة الأمنية لا يمكن التنبؤ بها. فقد تعرضت مباني مرافق شركات مملوكة للأجانب مؤخرا لهجمات أفراد الميليشيات الذين اتهموها بتوفير خدمات الهاتف وخدمات الكهرباء للمناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة. وينتشر اعتقاد على نطاق واسع بأن المظاهرات التي نتجت عن الهجمات كانت وراءها دوافع سياسية بدعم خفي من عناصر سياسية رفيعة المستوى في العاصمة. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، قام ضابط شرطة إيفواري بإطلاق النار على كبير مراسلي إذاعة فرنسا الدولية في أبيدجان. ولقيت هذه الحادثة المأساوية إدانة شديدة من الحكومة ومن المجتمع الدولي.

١٦ - وفي غرب كوت ديفوار، ساعد إنشاء (منطقة للثقة) خالية من الأسلحة والعمليات المشتركة للقوات الفرنسية (ليكورن) وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار، والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة في الحد من أنشطة العناصر الليبرية المسلحة والتي استطاعت حتى ذلك التاريخ خلق حالة من الفوضى هناك. وكنتيجة لذلك، استؤنفت أنشطة الزراعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى في (منطقة الثقة)

وتعمل الحكومة على إعادة الخدمات العامة إلى بعض المناطق. إلا أن تقارير وردت بوجود بقايا للعناصر الليبرية المسلحة في منطقتي غابة تاي المحمية وجنوب توليبلو. كما يقوم مقاتلو القوات الجديدة غير المنظمين بمضايقة السكان في بعض المدن. وفي ٢٥ آب/أغسطس، قامت بعض هذه العناصر ربما تحت تأثير الخمر والمخدرات بإطلاق النار بدون استفزاز على دورية بحرية فرنسية في منطقة بحيرة كوسو. ونشب عن ذلك قتال نتج عنه مقتل جنديين فرنسيين.

رابعا - الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان

١٧ - لا تزال الحالة الإنسانية في كوت ديفوار مدعاة للقلق بنفس القدر. ولا يزال مئات الآلاف من السكان الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة في الشمال وتلك التي تسيطر عليها الحكومة في الغرب بلا خدمات للرعاية الصحية الأساسية ولا سبيل لهم للوصول إلى الخدمات العامة الأخرى، كما يواجه عشرات الآلاف من الأطفال سنة ثانية بدون دراسة. وبالرغم من أن نشر القوات الفرنسية وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد ساعد في توفير الفرص في الحصول على المساعدة الإنسانية في الغرب، فإن الحالة العامة المتقلبة لا تزال تعوق تقديم المساعدة بطريقة فعالة.

١٨ - تعرض الآلاف من المزارعين المهاجرين والعمال الزراعيين القادمين من بوركينا فاسو والبلدان الأخرى في غرب أفريقيا للطرد من قراهم في الغرب، ولا سيما من المدن التي تسيطر عليها الحكومة مثل مدينتي توليبلو وزوان خونين على الحدود الليبرية وجويجلو ودويكو إلى الشرق. وقد اتهم السكان المحليون المهاجرين من بوركينا فاسو والمهاجرين الآخرين بتأييد القوات الجديدة. وتمت إعادة أكثر من ٠٠٠ ٧ من مواطني بوركينا فاسو ومالي وغينيا بطريقة طوعية إلى أوطانهم من تابو وجويجلو ودويكو بواسطة المنظمة الدولية للهجرة على مدى الأشهر الثلاثة الأخيرة. وتواصل المنظمة رصد الحالة ولكن لم يتقرر بعد تنفيذ عمليات إعادة جديدة للوطن.

١٩ - تظهر تقييمات المنظمات الإنسانية العاملة في الغرب استمرار ارتفاع معدلات سوء التغذية في المنطقة. وبالرغم من استئناف الأنشطة الزراعية فقد تفاقمت الحالة الراهنة لانعدام الأمن الغذائي بسبب تقلب هطول الأمطار وقلتها عموما عن المتوسط. وفي الشمال، يواجه مزارعو القطن نقصا غذائيا شديدا نظرا لعدم قدرتهم على بيع محصولهم أثناء الصراع. وتقدر مصادر المساعدة الإنسانية أن نسبة ٤٥ في المائة من العمال الزراعيين ينتمون إلى أصول بوركينية وقد ترك معظمهم المنطقة. ولتخفيف الحالة قام برنامج الأغذية العالمي ومنظمة (كير CARE) غير الحكومية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بتوزيع

الأغذية، في حين شرعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في توزيع البذور والأدوات الزراعية في مناطق زوان هونين وبنهوي وجويجلو.

٢٠ - أدت التدفقات الأخيرة للاجئين الليبريين في تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى رفع عدد اللاجئين الليبريين في كوت ديفوار إلى المستوى السابق للصراع الذي يزيد على ٠٠٠ ٧٠ لاجئ. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية بتوفير المأوى والرعاية الصحية الأولية والمواد الغذائية وغير الغذائية للاجئين. وشرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة المصالحة الوطنية في تنفيذ حملة إعلامية مشتركة لتعزيز مبادئ التسامح والتعايش السلمي بين اللاجئين الليبريين والسكان المحليين.

٢١ - يستخدم برنامج الأغذية العالمي برامج التغذية في المدارس والمؤسسات في الشمال والغرب والوسط من أجل الوصول إلى الأطفال الضعفاء وتشجيع الانتظام في المدارس وتشجيع قوات الجيش الوطني الإيفواري والقوات الجديدة على تسريح الأطفال الجنود. وتوفر منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمات غير الحكومية الدعم التعليمي للأطفال واللاجئين المشردين في المدن في الشمال وفي الغرب وفي أبيدجان. وساعدت جهودها في تمكين أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ طفل من الاستفادة من الأنشطة التعليمية غير الرسمية.

٢٢ - لم تستطع وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها الإنسانيون تلبية الاحتياجات الحيوية للسكان الضعفاء بشكل كامل بسبب الحالة الأمنية المتقلبة في البلاد وضآلة الموارد المتاحة. وتمت تلبية نسبة ٤٠ في المائة فقط من النداء الموحد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠٣. وسيصدر نداء جديد لعام ٢٠٠٤ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

٢٣ - على جبهة حقوق الإنسان، أحرزت القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة بعض التقدم في تنفيذ القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بحماية الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة. ولم ترد تقارير جديدة عن تجنيد الأطفال المقاتلين من الجانبين أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. إلا أن المنظمات الإنسانية ذكرت أن القوات الجديدة تواصل استخدام الجنود الأطفال عند حواجز الطرق وفي الأنشطة العسكرية الأخرى. وبتشجيع من منظمة الأمم المتحدة للطفولة أصدرت القوات الجديدة مؤخرا إعلانا بالتزامها بوقف تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما وإنهاء استخدام هؤلاء الأطفال في العمليات العسكرية. وأصدرت قيادة القوات الجديدة أيضا منشورا لجميع القادة تطلب منهم سحب جميع الجنود الأطفال من وحداتهم وتسليمهم إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة والوكالات الأخرى المعنية بحماية الأطفال. ونتيجة لهذه الجهود يحضر نحو ٣٠٠ طفل جندي ممن تم

تسريحهم دورة لإعادة التأهيل في مركز العبور في بواكي تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٢٤ - اشتركت بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في تقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في وضع استراتيجيات تهدف إلى تيسير تسريح وإعادة إدماج الأطفال الجنود في إطار عمل البرنامج الوطني.

٢٥ - بالرغم من هذه التطورات الإيجابية، ترد باستمرار تقارير عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من جانب الجيش الوطني الإيفواري والقوات الجديدة. وذكر أن كلتا المجموعتين تقومان بمضايقة السكان المدنيين وبعمليات تفتيش المنازل وإغلاق الطرق وبعمليات الاعتقال والتعذيب والاحتجاز الانفرادى لمن يتهمون بأنهم ''متسللون'' أو متعاطفون. ولا تزال الحكومة تحتجز ١٣ شخصا على أساس محاولة الانقلاب المدعى بوقوفها في آب/أغسطس ٢٠٠٣. وحصل موظفو حقوق الإنسان التابعون لبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار على إذن لمقابلة المحتجزين.

٢٦ - لا تزال الحالة المتعلقة بحرية الصحافة في كوت ديفوار مدعاة للقلق العميق. فمثلما تمت الإشارة إليه سابقا، فقد قتل مراسل إذاعة فرنسا الدولية بواسطة أحد رجال الشرطة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. وقد أدانت بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار ذلك العمل بأقوى التعابير ودعت الحكومة ليس فقط إلى ضمان سلامة جميع الأشخاص في البلاد ولكن إلى حماية حرية التعبير.

خامسا - الحالة الاقتصادية

٢٧ - تراجع النمو الاقتصادي الذي تمتعت به كوت ديفوار في الشطر الأول من عام ٢٠٠٢ تماما بسبب الأزمة العسكرية والسياسية التي شهدها شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وعرفت البلاد نموا سلبيا نسبته -١,٢ في المائة في السنة ٢٠٠٢ برمتها. وقد أوجد اتفاق لينا - ماركوسي توقعات في تحقيق أداء اقتصادي أفضل خلال السنة الحالية. غير أن الوتيرة البطيئة لتنفيذه والمأزق السياسي الحالي سيستتبعان على الأرجح سنة أخرى من الانكماش الاقتصادي. ويتوقع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا سنة أخرى من النمو الاقتصادي السلبي للبلاد، نسبته -٢,٧ في المائة.

٢٨ - ويعم تدني النشاط الاقتصادي هذا كل القطاعات، مع استثناء واضح لقطاعي الكاكاو، والنفط والغاز الفرعيين. وبالنسبة للستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٣، وبالمقارنة

مع الفترة نفسها من عام ٢٠٠٢، انخفض إنتاج المحاصيل النقدية بنسبة ٤٣,٤ في المائة بالنسبة للبن، و ١٧,٨ في المائة بالنسبة لزيت النخيل و ٥,٨ في المائة بالنسبة للأناناس. أما بالنسبة للقطن والمطاط والمحاصيل الغذائية، فبياناتها ليست متاحة بسهولة، لكن استمرار تشريد ما يزيد على نصف مليون شخص وحالات التأخير والعوائق التي تعتري عملية توفير المواد الزراعية في الشمال، فهي مؤشرات على انخفاض في إنتاج هذه السلع الأساسية. ومن جهة أخرى، ازداد إنتاج الكاكاو إلى ٠,٤٨٩ مليون طن من ٠,٤٥٦ مليون طن (بزيادة قدرها ٧,٢ في المائة) وبلغ إنتاج النفط ٠,٤٣٧ مليون طن (بزيادة قدرها ٥١,٦ في المائة).

٢٩ - وانخفض الإنتاج الصناعي بنسبة ١٧,٨ في المائة خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٣ بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠٠٢. وتشهد صناعة الأغذية إضافة إلى النسيج والأحذية ومواد البناء وصناعات البناء انكماشا يتراوح بين ٢٠ و ٥٠ في المائة. وما زالت بضع مؤسسات تجارية صغيرة ومتوسطة مغلقة أو أنها قلصت من أنشطتها وسرحت عددا من عمالها. وشهدت تجارة التجزئة انخفاضا بنسبة ١٠,٢ في المائة خلال فترة الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٣. ونتيجة لتوقف العمل في قطاع النقل بسبب تقسيم البلاد فعليا واستمرار ما خلفته الأزمة من أثر سلبي على صناعة السياحة، يسير قطاع الخدمات على نفس الاتجاه الانحداري.

٣٠ - وقد أثر تدني الأوضاع الاقتصادية في قدرة الحكومة على إدرار الإيرادات التي انخفضت إلى ٦٠٦,٦ بلايين فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية خلال فترة الستة أشهر الأولى من السنة الحالية - وهذا انخفاض بنسبة ٨,٣ في المائة بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة ٢٠٠٢. وبالرغم من تدني إيرادات الحكومة فقد زادت من نفقاتها المتكررة، التي بلغت ٥١٥,٥ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية مقابل ٤٧٢,٧ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في عام ٢٠٠٢ (بزيادة قدرها ٩,١ في المائة)، وذلك بسبب أمور من بينها تجنيد أفراد جدد في قوات الأمن وعمليات الإغاثة الإنسانية والطارئة. ووفقا لآخر التقديرات التي نشرها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)، بلغ معدل التضخم ٤,١ في المائة خلال الإثني عشر شهرا الماضية في كوت ديفوار مقارنة مع متوسط قدره ١,٢ في المائة بالنسبة للمنطقة برمتها.

٣١ - وبالرغم من تزايد مقدار إنتاج الكاكاو، أدت أسعاره المتدنية حاليا مقترنة بانخفاض في حجم منتجات التصدير الأخرى إلى صادرات تبلغ قيمتها ٦٩٩,٢ ١ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٣، بالمقارنة مع مبلغ ٧٥٧,٧ ١ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية بالنسبة للفترة نفسها من عام

٢٠٠٢. وبسبب تدني النشاط الاقتصادي، يُقدر أن تصل قيمة الواردات خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٣ إلى ٨٢٤,٣ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية مقارنة مع ٩١٤,٤ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية بالنسبة للفترة نفسها من عام ٢٠٠٢. وهكذا، فإنه بالنسبة للفترة قيد النظر، تميزت التجارة الخارجية بانخفاض في مستوى الصادرات والواردات على حد سواء وبميزان تجاري إجمالي قدره ٨٧٤,٩ بليون في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ مقارنة مع ٨٤٣,٣ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

سادسا - نشر القوات الفرنسية ليكورن Licorne، وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، والقوات الجديدة، وأنشطة تلك القوات

٣٢ - توجد القوات الفرنسية (Licorne) حاليا في القطاعين الشرقي والأوسط من البلاد لدعم قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تشرف على مراقبة خط وقف إطلاق النار. وفي الغرب، ما زالت قوات (ليكورن Licorne) متواجدة بكثرة في المناطق الممتدة من دانان إلى زوان هونيين. وفي المنطقة الشمالية التي تسيطر عليها القوات الجديدة، انتشرت قوات (ليكورن) مؤخرا في بواكي، بناء على طلب من القوات الجديدة، وذلك في أعقاب عملية السطو على المصرف المشار إليها في الفقرة ١٤ أعلاه.

٣٣ - وتنتشر قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي يبلغ قوامها الآن ١ ٣٨٣ فردا، على طول خط وقف إطلاق النار الذي يعبر البلاد من الشرق إلى الغرب، وذلك للفصل بين القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة (انظر الخريطة). غير أن تلك القوات ما زالت تعاني من نقص حاد في الأفراد والسوقيات، وهو ما يعيق حقا عملياتها. وعلاوة على ذلك، تُعرقل عمليات قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بسبب الوضع المالي المتردي، وهو ما أثار قلقا بشأن قدرة الجماعة الاقتصادية على إدامة وجودها في كوت ديفوار. وهذا أمر مقلق للغاية، خاصة بالنظر إلى تنامي خطر تدهور الأوضاع الأمنية المتردية أصلا بشكل أكبر بفعل المأزق السياسي الحالي.

٣٤ - ويظل انتشار أفراد القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار أكثر ثباتا، حيث يوجدون في المنطقة الممتدة من بوندوكو شرقا إلى توليبلو غربا. ويقومون من حين لآخر بدوريات جنوب منطقة الثقة، حيث تتمركز وحداتها في المعاقل السابقة للحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير، التي تشمل بن هويه وتوليبلو وبلولكان وغيغلو وتاي. وفي المناطق الأخرى التي تسيطر عليها الحكومة، لهم نقاط تفتيش على الطرق السريعة وفي ضواحي

البلدات. وفي أبيدجان، ما زالت القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار موجودة بكثرة، خاصة في الليل. وتشرف القوات الجوية حاليا على تدريب طيارين إيفواريين في ياموسوكرو على قيادة طائرات الهليكوبتر المسلحة من طراز MI-24 كما أنها تقوم أحيانا بطلعات جوية مستعملة في ذلك طائرات حربية وطائرة بدون طيار.

٣٥ - وما زالت الوحدة العسكرية التابعة للقوات الجديدة وحدة غير محكمة الترابط يقودها ضباط صف يعملون بشكل شبه مستقل. وفي بلدات مان وكورهوغو وأوديين وبونا وسيغيلا، يتمتع هؤلاء الضباط بقدر خطير من الاستقلالية، مما يدل فيما يبدو على عدم وجود شبكة فعالة للقيادة والتحكم والاتصالات في صفوف هذه القوات. وتشغل القوات الجديدة أربع نقاط للتفتيش في منطقة الثقة. وأقام ضباط الاتصال العسكريون التابعون لبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار علاقات عمل طيبة مع قادة القوات الجديدة وأفرادها في منطقة بواكي وكذلك في دويكويه. غير أن المفاوضات من أجل نشر فريق لضباط الاتصال العسكريين في كورهوغو، في أقصى الشمال، تتقدم ببطء شديد بسبب مقاومة أفراد القوات الجديدة المحليين لوجود أفراد عسكريين أجانب، بمن فيهم أفراد القوات الفرنسية (ليكورن) وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في تلك البلدة. وإضافة إلى ذلك، لم تعط القوات الجديدة ضباط الاتصال العسكريين مطلق حرية الحركة إلا في منطقة بواكي؛ وفي بلدتي مان وبونا، لم تسمح لهم بالتنقل إلا تحت المراقبة. ومع ذلك، وبالرغم من الحادثة التي وقعت مؤخرا في مان نشأت علاقة طيبة مع قادة القوات الجديدة المحليين وبلغت المفاوضات لنشر فريق لضباط الاتصال العسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار هناك مرحلة متقدمة. وأجرى فريق ضباط الاتصال العسكريين المنشأ حديثا في بوندوكو اتصالات مع قادة القوات الجديدة المحليين في بونا الذين طلبوا من بعثة الأمم المتحدة أن تيسر إرسال بعثة تقييم من وكالات الإغاثة الإنسانية إلى البلدة.

سابعا - الحالة الراهن لانتشار بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وأنشطتها

٣٦ - ثمة حاليا ٣٤ ضابط اتصال عسكري تابعين لبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار منتشرين في هذا البلد (انظر المرفق). وبناء على طلب من البعثة، وافقت على نشر الضباط الـ ٤٢ الباقين، عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٤٧٩ (٢٠٠٣). وسيمكن إيفادهم، الذي سيتم تدريجيا خلال تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، البعثة من إقامة وجود في مزيد من المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة والإعداد للدور المتوقع منها تأديته في دعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كما هو موضح أدناه.

٣٧ - وتتمركز أفرقة ضباط الاتصال العسكريين في مقر البعثة وثلاثة مواقع في أبيدجان (في مقار القوات الفرنسية (ليكورن Licorne)، وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار)، وكذلك في بوندوكو في الشرق ودويكويه ودالوا في الغرب، وفي ياموسوكرو وبواكي في وسط كوت ديفوار. وبمجرد إتمام المفاوضات الجارية مع القوات الجديدة، وإذا سمحت الأوضاع الأمنية، سيُفتتح موقعان جديدان لأفرقة ضباط الاتصال العسكريين في بلدة مان غربا، وكوهوغو شمالا، وسان - بيدرو جنوبا، عند وصول ضباط اتصال عسكريين آخرين إلى منطقة البعثة. وتتمثل مهام هؤلاء الضباط حتى الآن في إجراء اتصالات مع جميع القوات العسكرية الموجودة على أرض الميدان، ورصد الحالة الأمنية على مدى الساعة، وبناء الثقة بين القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة، خاصة عن طريق المشاركة في اجتماعات اللجنة الرباعية، والمساعدة في حدود قدراتهم على التحقيق في حوادث إطلاق النار والمواجهات في منطقة الثقة، ورصد أمن اللاجئين الليبريين في الغرب وفي أبيدجان. وما فتئ ضباط الاتصال العسكريون، خلال اتصالاتهم مع القوات الجديدة، يشجعون المجموعة على الاستمرار في الالتزام بعملية السلام.

٣٨ - وتركز البعثة في ما يتعلق بالتخطيط لأنشطة عنصرها العسكري مستقبلا، على دور ضباط الاتصال العسكريين في تقديم الدعم لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن المتوقع أن يؤدي هؤلاء الضباط بعض المهام الأساسية، منها رصد تنقل المجموعات المسلحة نحو مواقع تجميع الجنود، ومراقبة المواقع التي سينحصر فيها وجود الأسلحة الثقيلة والطائرات، والإشراف على تسجيل الأسلحة وتدمير تلك التي لا تصلح للاستخدام. وسيكون للبعثة ممثل في كل لجنة من لجان تسريح القوات التي ستُنشأ في جميع أرجاء البلاد. وستكون هذه اللجان مسؤولة عن التسجيل وإعداد الملفات الشخصية لكل مقاتل يتم تسريحه.

٣٩ - ويركز العنصر المدني للبعثة أنشطته على رصد حالة حقوق الإنسان ووسائط الإعلام، وكذلك الأعمال التحضيرية للانتخابات التي ستُنظم في عام ٢٠٠٥، والعمل في إطار لجنة الرصد على تيسير عملية السلام. وما زال موظفو البعثة المعنيون بحقوق الإنسان منكبين على توعية السلطات الإيفوارية بقضايا حقوق الإنسان. وبالتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تتخذ البعثة الترتيبات للزيارة المشتركة التي سيقوم بها المقرر الخاص المعني بحرية التعبير والمقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من ضروب التعصب في كوت ديفوار خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وفي غضون ذلك، تخطط وحدة حقوق الإنسان التابعة للبعثة أيضا

لتوسيع نطاق عملياتها، في حدود إمكاناتها، لتشمل جميع أرجاء البلد. وفي أواخر أيلول/سبتمبر، افتُتح مكتب لحقوق الإنسان تابع للبعثة في دويكويه. ومن المنتظر فتح مكاتب ميدانية أخرى في بواكي وياموسوكرو ودالوا وبوندوكو وسان – بيدرو ومان في المستقبل القريب. وقد زار ممثلون عن المفوضية البعثة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ لمساعدة الوحدة على تحديد نطاق عملياتها. وخلال تلك الزيارة، حُددت أيضا مجالات أوسع يمكن للمفوضية أن تقدم الدعم فيها للبعثة.

٤٠ - وتقيم وحدة الإعلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار حوارا نشطا مع وسائط الإعلام في كوت ديفوار بغية تعزيز تعميم معلومات دقيقة وموضوعية وذات صلة عن اتفاق لينا - ماركوسي وولاية البعثة على حد سواء. وتقوم الوحدة أيضا بحملة اتصالات ودعوة ترمي إلى مواجهة حملات الكراهية التي تشنها بعض قطاعات الصحافة في كوت ديفوار. وقد دعمت البعثة جهود حكومة المصالحة الوطنية، بما في ذلك البرامج الإذاعية والتلفزيونية وحملات التوعية الموجهة إلى منظمات القواعد الشعبية والفئات الضعيفة والمحاربين السابقين في جميع أرجاء كوت ديفوار.

٤١ - وفي أعقاب إلحاق مستشار لشؤون الانتخابات في البعثة في آب/أغسطس، باشرت التخطيط للدور الذي يتوقع منها أن تقوم به لدعم الانتخابات الوطنية في عام ٢٠٠٥. وفي آب/أغسطس، استلمتُ رسالة من رئيس الوزراء يطلب فيها من الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة الانتخابية إلى كوت ديفوار. ولكن توجب تأجيل الزيارة التي كان من المقرر أن تقوم بها بعثة لتقييم الانتخابات تابعة للأمم المتحدة إلى كوت ديفوار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بسبب المأزق السياسي الراهن والوضع الأمني السائد في البلد. وفي غضون ذلك، خَلُصَ تقييم أجراه الأمين العام للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، الرئيس السنغالي الأسبق، عبدو ضيوف، الذي ترأس بعثة إلى كوت ديفوار في الفترة من ٢ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر، إلى أن إجراء انتخابات في عام ٢٠٠٥ سيكون مستحيلا دون توحيد البلد بسرعة.

ثامنا - الجوانب الإقليمية

٤٢ - واصلت حكومة المصالحة الوطنية بذل الجهود لتطبيع العلاقات مع الدول المجاورة بعد أن انقطعت بسبب الصراع. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، أعلنت كوت ديفوار وبوركينا فاسو عن إعادة فتح الحدود بينهما، وأعلن الرئيس غباغبو عن اعتزامه زيارة بوركينا فاسو في المستقبل القريب.

٤٣ - ويتوقع أن يكون للتحسن التدريجي في الحالة الأمنية في ليبريا مع الانتشار المتواصل لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا واستئناف الأنشطة الإنسانية في ذلك البلد أثرهما الناجع أيضا في

كوت ديفوار. وعودة اللاجئين الليبريين والإعادة المتوقعة للعناصر الليبرية المسلحة إلى الوطن ستساعدان بشكل خاص على تثبيت الاستقرار في غربي كوت ديفوار. ولكن من أجل تفادي انتشار التوترات عبر الحدود، سيكون من الضروري قيام تنسيق وثيق بين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ووكالات الأمم المتحدة المعنية. وعقد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مؤخرا اجتماعا مع المشاركين في بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو لمناقشة سبل مواجهة التحديات دون الإقليمية المشتركة، بما فيها استخدام الجنود الأطفال والمرتزقة وانتشار الأسلحة الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، ستستضيف بعثة الأمم المتحدة في سيراليون اجتماعا في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر مع بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا من أجل إقامة آليات للتعاون والدعم فيما بين هذه البعثات. وستكفل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا أيضا قيام كتيبتها التي ستُنشر في المناطق المحاذية للحدود مع كوت ديفوار بالاتصال مع القوات الفرنسية (ليكورن Licorne) وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

تاسعا - الجوانب المالية

٤٤ - على النحو المشار إليه في تقريري الأول إلى مجلس الأمن عن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2003/801)، حصلتُ من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على إذن بالالتزام بمبلغ ١٤ مليون دولار لتغطية التكلفة من الاحتياجات الأساسية العاجلة لبدء البعثة للفترة من ١٣ أيار/مايو إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. والميزانية التي أقترحها للبعثة للفترة من ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ تبلغ ٢٩,٩ مليون دولار. وأتوقع أن تتخذ الجمعية العامة إجراءا بشأنها في الجزء الرئيسي من دورتها الثامنة والخمسين. وقد بلغ المقدار الإجمالي للأنصبة المقررة المتأخرة لجميع عمليات حفظ السلام ١ ٥٥٩,٥ مليون دولار في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

عاشرا - الملاحظات

٤٥ - واجهت عملية السلام في كوت ديفوار منذ تقريري الأخير (S/2003/801)، الذي صدر في ٨ آب/أغسطس، صعوبات جدّية. فقد كان من المتوقع أن يكتمل تشكيل حكومة المصالحة الوطنية بقيام الرئيس غباغبو بتعيين وزيري الدفاع والأمن الداخلي في أيلول/سبتمبر، مما يزيل عقبة رئيسية تعترض عملية السلام. واعتُبر أن العملية التشاورية التي

تم بموجبها تعيين الوزيرين تتلاءم على وجه العموم مع روح اتفاقي لينا - ماركوسي وأكرا الثاني. ولكن للأسف، رفضت القوات الجديدة ''Forces Nouvelles'' تعيين هذين الوزيرين وانسحبت من الحكومة، وتعذر بذلك على هذه الحكومة تنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي.

٤٦ - ومن أجل إبقاء عملية السلام في كوت ديفوار على مسارها، ينبغي تحديد المسائل الجوهرية الكامنة وراء المأزق الحالي ومعالجتها على وجه السرعة. وما الخلافات بين الجهات السياسية الإيفوارية على تفسيرها لمفهوم تقاسم السلطة الذي ينطوي عليه اتفاق لينا - ماركوسي سوى إحدى هذه المسائل الرئيسية. وتُصِّر القوات الجديدة ''Forces Nouvelles'' وستة أحزاب أخرى وقّعت اتفاق لينا - ماركوسي على أن رئيس الجمهورية لم يفوض رئيس الوزراء وحكومة المصالحة الوطنية بصلاحيات كافية، حسب ما هو متوخى في الاتفاق. غير أن الرئيس غباغبو وحزبه يصران باستمرار على رفض أي تفسير للاتفاق يتناقض مع دستور كوت ديفوار الذي ينيط، بموجب المادة ٤١ منه، السلطات التنفيذية حصرا في شخص الرئيس. ولكن تجدر الإشارة إلى أن المادة ٥٣ من الدستور تمنح الرئيس صلاحية تفويض السلطات التنفيذية لأعضاء الحكومة.

٤٧ - ومن المسائل الأساسية الأخرى فشل حكومة المصالحة الوطنية في الامتثال للفقرة ٣ (و) من اتفاق لينا - ماركوسي، التي تتطلب منها أن تبدأ فور توليها الحكم بإعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار. وما لم تتم معالجة هذه المسألة الأساسية، لن تطمئن القوات الجديدة على أمنها، وبالتالي قد تستمر في إبقاء الإقليم تحت سيطرتها وتتجنب بدأ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتتصل بذلك الاختلافات في تفسير أحكام اتفاق لينا - ماركوسي المتعلقة بنزع سلاح القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة. وتدل البيانات الرسمية الصادرة عن الحزب الحاكم منذ توقيع الاتفاق ضمنا بأن القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار لن تخضع لعملية نزع السلاح، خلافا للأحكام ذات الصلة من الاتفاق التي تدعو إلى نزع سلاح ''جميع القوات''.

٤٨ - وتفاقم الوضع بسبب أنشطة المتشددين من الجانبين. وأيضا النزعة العسكرية داخل القوات الجديدة أقل ميلا للتوصل إلى تفهم ويبدون مصممين على الإبقاء على أسلحتهم وعلى الإقليم تحت سيطرتهم حتى يتم حل المسائل الحساسة المتعلقة بالجنسية والمادة ٣٥ من الدستور التي تنص على معايير أهلية انتخاب رئيس الجمهورية. وداخل الحزب الحاكم، يسود شعور عام بأن الحكومة قد قدمت تنازلات كبيرة لم تقابل بالمثل من جانب القوات الجديدة. فمن الشواغل الخاصة بالنسبة للحزب الحاكم أن القوات الجديدة ما زالت تحتفظ بإدارة موازية في الشمال بالرغم من كونها جزءً من الحكومة الوطنية. وقد جعل هذا بعض

الشخصيات الهامة في الحزب الحاكم تتساءل عن مدى صدق التزام القوات الجديدة بعملية السلام وتضغط من أجل إعادة تسليح القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار للاحتفاظ بالخيار العسكري مفتوحا.

٤٩ - وبالرغم من أنني أرحب بالخطوات التي اتخذها الرئيس غباغبو وحكومة المصالحة الوطنية حتى الآن، إلا أنني قلق أيضا من أن بعض الأحكام الأساسية من اتفاق لينا - ماركوسي بعد مرور ٩ أشهر على توقيعه، لم تنفذ بعد. وحتى يتم تنفيذها، من المرجح أن تبقى عملية السلام غير واضحة. ولذلك، أحث القادة الإيفواريين على التعاون مع الجهود المستمرة التي يبذلها الرئيس كوفور وقادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الآخرون لعقد اجتماع بين الرئيس غباغبو والأطراف الموقعة على اتفاق لينا - ماركوسي. وينبغي أن يركز اجتماع كهذا على التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الأساسية وبشأن وضع جدول زمني لإنجاز النقاط المرجعية الأساسية التالية خلال الأشهر القليلة القادمة: (أ) قبول جميع أطراف حكومة المصالحة الوطنية التي شُكلت بالكامل بعد تعيين وزيري الدفاع والأمن الداخلي في ١٢ أيلول/سبتمبر؛ (ب) العودة الفورية للقوات الجديدة إلى الحكومة؛ (ج) البدء فورا في تسريح جميع الميليشيات؛ (د) التجميع المبكر والمتزامن للقوات الجديدة والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والبدء في نزع سلاحهما؛ (هـ) الاستعادة الفورية لسلطة الدولة في جميع أنحاء أراضي كوت ديفوار؛ و (و) اعتماد الجمعية الوطنية، قبل نهاية عام ٢٠٠٣، للبرنامج المقترح للحكومة لتنفيذ أحكام اتفاق لينا - ماركوسي المتعلقة بالجنسية والمادة ٣٥ من الدستور وإصلاح النظام الانتخابي ووسائط الإعلام وحقوق الإنسان. وتجدر الإشارة إلى أن الأطراف الموقعة على اتفاق لينا - ماركوسي قد تعهدت بدعم الحكومة عندما تؤيد الجمعية هذه الإصلاحات.

٥٠ - وأنا أشاطر تماما التقييم الذي أجرته بعثة المنظمة الدولية للفرانكفونية التي زارت كوت ديفوار مؤخرا بأن إجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٥ لن يكون ممكنا دون توحيد البلد مبكرا. وسييسر تنفيذ النقاط المرجعية المحددة الواردة في الفقرة ٤٩ أعلاه إعادة توحيد كوت ديفوار. فبمجرد الخروج من المأزق الحالي، وتتفق الأطراف على جداول زمنية لتلك النقاط المرجعية وفتح حرية الحركة في البلد ستكون الأمم المتحدة مستعدة لإرسال بعثة تقييم انتخابية إلى كوت ديفوار لتحديد أفضل السبل التي يمكن أن تدعم عن طريقها المنظمة انتخابات عام ٢٠٠٥ حسب طلب الحكومة.

٥١ - ويستطيع مجلس الأمن أن يساهم في الجهود المبذولة لحل المأزق السياسي في كوت ديفوار عن طريق دعم المقترحات الواردة أعلاه وعن طريق اتخاذ تدابير أخرى لتعزيز

بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ويسرني أن أشير إلى أن المشاورات قد بدأت بالفعل بشأن إمكانية تعزيز البعثة. وأنا واثق من أن أعضاء المجلس سيتمكنون من التوصل إلى قرار مبكر بشأن هذه المسألة الهامة. وفي الوقت نفسه، أوصي بأن تجدد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى. وريثما يصدر قرار المجلس بشأن تعزيز البعثة، أود أن أناشد المجتمع الدولي بتوفير الدعم السوقي والمالي اللازمين لقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار، التي تؤدي دورا لا غنى عنه في تثبيت الاستقرار في كوت ديفوار.

٥٢ - وبالنشر الأخير لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبريا والتوطيد المستمر للسلام في سيراليون قبل السحب النهائي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، سيكون لدى المجتمع الدولي أخيرا فرصة فريدة لاتباع نهج إقليمي فعال في جهوده المبذولة لتحقيق الاستقرار الدائم في كوت ديفوار وليبريا وسيراليون. وأنا واثق من أن جميع أصحاب المصلحة سيستفيدون لأقصى درجة من هذه الفرصة وسيكونون مدركين تماما لأخطار الفشل في معالجة أي من هذه الحالات في البلدان الثلاث، على نحو مناسب. ومن جانبها، تبذل بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون بالفعل جهودا لمضاعفة فوائد عملياتها المتزامنة لمعالجة المسائل الشاملة دون الإقليمية بطريقة منسقة وبتعاون وثيق مع مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا.

٥٣ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص البيرت تيفويدجري وأفراد بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار المدنيين والعسكريين للمساهمة التي يقدمونها للجهود المبذولة لاستعادة السلام الدائم في كوت ديفوار. وأود أيضا أن أثني على قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار والقوات الفرنسية (ليكورن)، ووكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية للأعمال الهامة التي يؤدونها على أرض الواقع. وأنا أيضا ممتن لرئيس جمهورية غانا الرئيس كوفور ولجميع قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للدور الهام الذي أدوه في إبقاء عملية السلام على مسارها.

المرفق

قائمة بأسماء ضباط الاتصال العسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار

Appointment	*Rank*	*Surname*	*First name*	*Country*	*Deployment*
CMLO	Brig. Gen.	Hafiz	Abdul	Bangladesh	MINUCI HQ
COS/DCMLO	Col.	Muller	Michael	Austria	MINUCI HQ
Plans officer	Col.	Partington	George	Ghana	MINUCI HQ
COO	Lt. Col.	Sing	Sandeep	India	MINUCI HQ
Asst. plans officer	Lt. Col.	Gurung	Dhiren	Nepal	MINUCI HQ
Military information officer	Lt. Col.	Colclough	Eamonn	Ireland	MINUCI HQ
Asst. MIO	Maj.	Sarr	Papa Souleyman	Senegal	MINUCI HQ
DDR adviser	Lt. Col.	Alzawahreh	Ibrahim Abdel Karim	Jordan	MINUCI HQ
Asst. DDR adviser	Capt.	Lupuleasa	Cristian Claudiu	Romania	MINUCI HQ
Logs plans officer	Lt. Col.	Ndiangui	Moses Ndungu	Kenya	MINUCI HQ
Watch officer 1	Maj.	Fitzsimmons	Brian	Ireland	MINUCI HQ
Watch officer 2	Maj.	Agbemadokponou	Edouard	Benin	MINUCI HQ
Watch officer 3	Maj.	Ovelar	Martinez Cesar Regino	Paraguay	MINUCI HQ
CMPO	Lt. Col.	Ahmed	Iftekar	Bangladesh	MINUCI HQ
MLO	Maj.	Gbaguidi	Fructueux	Benin	FANCI HQ Abidjan
MLO	Lt. Col.	Cebanu	Alexandru Gheorghe	Republic of Moldova	Bondoukou
MLO	Lcdr.	Souissi	Thameur	Tunisia	FFCI HQ Abidjan
MLO	Lt. Col.	Amos	Bulus	Nigeria	ECOWAS HQ Abidjan
MLO	Lt. Col.	Janas	Jerzy	Poland	Bouaké
MLO	Maj.	Briggs	Victor Tamuno	Nigeria	Bouaké
MLO	Lt. Col.	Naseem	Hassan	Pakistan	Bondoukou
MLO	Lt. (N)	Diaz Caceres	Carlos Adriano	Paraguay	Bouaké
MLO	Lt. Col.	Gueye	Maye	Senegal	Duékoué
MLO	Lt. Col.	Al Mawajdeh	Ali Irshad	Jordan	Duékoué
MLO	Lt. Col.	Rodriguez	Daniel	Uruguay	Yamoussoukro
MLO	Capt.	Mounkaila	Souleyman	Niger	Daloa
MLO	Lt. Col.	Terra	Robert Do Canto	Uruguay	FANCI HQ Abidjan
MLO	Maj.	Dmitry	Artyushchik	Russian Federation	Yamoussoukro
MLO	Maj.	Ciubotariu	Constantin	Romania	Duékoué
MLO	Maj.	Faye	Amar	Senegal	Bondoukou
MLO	Lt. Col.	Bouriga	Taoufik	Tunisia	Duékoué
MLO	Lt. Col.	Ahmed	Mohamed	Niger	Bouaké
MLO	Capt.	Leontin	Ilie	Romania	Yamoussoukro
MLO	Lt. Col.	Pena Weisensee	Ruben Dario	Paraguay	Daloa

Map No. 4203 Rev. 3 UNITED NATIONS
November 2003

Department of Public Information
Cartographic Section